جريمة تهريب المخدرات في الجزائر بين شاسعة التراب الوطني وحتمية خفض العرض في السوق غير الشرعية

The crime of drug trafficking in Algeria between the vastness of the national territory and the inevitability of reducing supply in the illegal market

La lutte contre les crimes de trafic des stupéfiants en Algérie face à l'étendue du territoire et l'obligation de de faire face à l'ampleur de l'offre clandestine

د. محمد بلبريك

جامعة التكوين المتواصل- الجزائر-

تاريخ الإرسال: 12-04-2020 - تاريخ القبول: 13-07-2021 - تاريخ النشر: 27-02-2023

ملخص

هناك العديد من السلع التي يتم تداولها في السوق غير المشروعة، كالأسلحة والأعضاء البشرية والسلع غير الأصلية، والمخدرات التي هي موضوع ورقتنا هذه. فالمخدرات سواء الطبيعية منها، أو المصنعة أو نصف المصنعة، يتم نقلها من بلد إلى بلد ومن إقليم إلى أخر ومن قارة إلى أخرى عبر عملية التهريب، مرورا ببعض البلدان التي تم تصنيفها بدول العبور كالجزائر. ونظرا لشاسعة التراب الوطني، وطول الحدود مع أكبر منتج لراتنج القنب في العالم وتقاسم الحدود مع بعض دول الساحل، صعب على أجهزة مكافحة المخدرات في الجزائر القضاء على نشاط عصابات التهريب إلا أنها نجحت في احباط العديد من عملياتها الاجرامية. نهدف من خلال هذه الورقة تحليل الوضع من عدة أبعاد تشخيصا للواقع وتقييما لمجهودات التصدي المبذولة من طرف السلطات الجزائرية.

الكلمات الدالة: الجريمة؛ تهريب المخدرات؛ خفض العرض؛ السوق غير الشرعية.

Abstract

Many products are traded on the illicit market, such as weapons, human organs, non-genuine goods and drugs, which are the subject of this document. Whether natural, manufactured or semi-manufactured, drugs are transported from one country to another, from one region to another and from one continent to another through the smuggling process, passing through transit countries, such as Algeria. Due to the vastness of the national territory, the length of the border with the world's largest producer of cannabis resin and the sharing of borders with some Sahel countries, it has been difficult for Algerian anti-drug services to eliminate the

activity of smuggling gangs. Important results have been achieved, however, in the operations of interception of the quantities transferred and the arrest of the criminals.

Keywords: crime; drug trafficking; supply reduction; illegal market.

Résumé
Qu'elles soient naturelles, manufacturées ou semi-fabriquées, les drogues sont transportées de pays à un autre, d'une région à une autre et d'un continent à un autre par le processus de contrebande, en passant par des pays de transit, comme l'Algérie. En raison de l'immensité du territoire national, de la longueur de la frontière avec le plus grand producteur de résine de cannabis au monde et du partage des frontières avec certains pays du Sahel, il a été difficile pour services anti-drogue algériens d'éliminer l'activité des gangs de contrebande. Mais d'importants résultats ont été, cependant, réalisés dans les opérations d'interception des quantités transférées et l'arrestation des criminels.

Mots-clés: criminalité; trafic de drogue; réduction de l'offre; marché illégal.

مقدمة

إن تهريب المخدرات هي ظاهرة إجرامية وتقوم بها منظمات دولية عابرة للقارات مختصة في عملية تهريب المخدرات باستعمال كافة الامكانيات البشرية والمادية لإيصال جميع أنواع المخدرات لكافة بلدان العالم. ولم تسلم من هذا الإجرام أي دولة على وجه الأرض. ومن بينها تلك التي تستعمل كمنطقة عبور لموقعها الاستراتيجي كالمكسيك، دول منطقة البلقان، القوقاز (Seckin, 2018)، والجزائر.

تطل الجزائر على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي يقدر بـ 16630 كلم. وتربطها بالمغرب بحدود هي أطول حدود بمسافة تصل إلى 1559 كلم، مع الإشارة إلى أن المغرب يعتبر أول منتج لراتنج القنب في العالم بنسبة 60%، حيث يمول السوق غير الشرعية لدول شمال إفريقيا وأوروبا الغربية (ONUDC, 2012, 57).

بحكم موقعها الجيواستراتيجي، رشحت الجزائر بأن تصبح منطقة عبور بامتياز لجميع أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية وعلى رأسها القنب الهندي، وأصبحت كل المنظمات الإجرامية سواء الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، تسعى لتمرير سلعها عبر التراب الجزائري.

سنحاول من خلال هذه الورقة دراسة ظاهرة تهريب المخدرات عبر التراب الوطني من منظور علم الاجتماع الجريمة بطرح الإشكالية التالية؟ ماهي العوامل الموضوعية

الداخلية والخارجية التي أدت بالجزائر أن تصبح منطقة عبور لجميع أنواع المخدرات؟ وتتفرع على هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية، نحصرها فيما يلي: كيف أصبحت الجزائر منطقة عبور للمخدرات القوية كالكوكايين والهيروين؟ ما هي طرق تهريب المخدرات في الجزائر؟ ما هي أنواع المخدرات الأكثر تهريبا في الجزائر؟ كيف تصدت السلطات الجزائرية لجريمة تهريب المخدرات؟

وقبل الخوض في الإجابة عن هذه التساؤلات ومن باب تحديد الإطار المعرفي للدراسة، يجدر بنا تحديد المفاهيم والنظريات التي تناولت المخدرات.

1. تحديد مفهوم الجريمة ونظرة الاتجاهات الكلاسيكية والحديثة للجريمة وتحديد أطر مكافحتها

1.1 تحديد مفهوم الجريمة

تعريف الجريمة لغويا بأنها فعل الأمر الذي لا يستحسن، ويستهجن، وأن المجرم هو الذي يقع في أمر غير مستحسن مصرا عليه مستمرا فيه لا يحاول تركه، بل لا يرضى بتركه (أبو زهرة، 1998، 91). والجريمة حسب النظرية القانونية: هي "ذلك الفعل الذي يعاقب عليه بموجب القانون"(الصديق وآخرون، 2002، ص235). وحسب النظرية النفسية هي انطلاق للدوافع الغريزية انطلاقا حرا لا يعوقه عائق. (عبد الخالق، رمضان، 1994، 12-14). وهي حسب النظرية الاجرامية، إشباع لغريزة انسانية بطريق شاذ لا يسلكه الرجل العادي حين يشبع الغريزة نفسها، وذلك لأحوال نفسية شاذة انتابت مرتكب الجريمة في لحظة ارتكابها بالذات. (بهنام، (د، ت)، ص30)

ووفق النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الاقتصادية وتحديدا حسب الطرح الماركسي الجريمة هي من إفرازات الرأسمالية، فهي ترجمة وانعكاس للوضع الاقتصادي السائد القائم على الاستغلال البشع للطبقة البروليتارية (معتوق، 2008، ص196). فهي نتاج النظام الرأسمالي الذي تؤدي حتما إلى انتشار وتكاثر الظواهر الإجرامية، وهذا يرجع لطبيعة هذا النظام القائم على الظلم والاستغلال. (Pierrard, 2012)

أما النظرية الاقتصادية المعاصرة فتحاول تفسير الفعل الانحرافي والإجرامي مستقلا عن ماضي المعني بالأمر، فالشخص يرتكب الجريمة، لأنه يرى أنها الحل الأمثل، وليس بسبب الضغط الاجتماعي: فقرار أن يصبح الشخص مجرما هو نتيجة مقارنته بين الأرباح

المتوقعة من الفعل المنحرف ومبلغ العقوبة التي يتمناها الفاعل (أي العقاب الذي ممكن أن يتعرض له في حالة تم القبض والحكم عليه كما يتصورها وينتظرها). فالعقوبة المرجوة هي الثمن أو كلفة الجريمة التي ارتكبها المعني بالأمر(Pierrard, 2012) .

فتعتبر الشريعة الاسلامية، الجريمة على أنها خطأ أو انحراف دنيوي، ومعصية دينية، لأن ما يرتكبه الفرد من معاصي لا يفلت من العقاب، دنيويا بأمر من ولي الأمر أو أخرويا من أمره إلى الله (المشهداني، 2005، 83).

2.1 البعد الاجرامي لتهريب المخدرات

تعتبر جريمة المخدرات من أخطر أنواع الجرائم التي تعاني منها المجتمعات المعاصرة، بل هي أخطر ها لكونها تجمع في طياتها كل الجرائم، وتتداخل مع القوى الفاعلية في مجال الإجرام، من زراعتها وتحويلها وصناعتها إلى تهريبها من مناطق الإنتاج عبر مناطق العبور لتصل إلى مناطق الاستهلاك. كما أن أضرارها، كما حددها أهل الاختصاص متشعبة وتكاد لا تحصى، ومنها الصحية والنفسية والاجتماعية والسياسية وحتى الإيكولوجية، دون أن ننسى الأضرار الاقتصادية التي تعتبر حجر الزاوية لهذه الجريمة. فحسب تقديرات علماء الاقتصاد المهتمين بجريمة المخدرات أن رقم أعمال السوق غير الشرعية للمخدرات يصل إلى 250 مليار دولار سنويا، وهو بالتالي أكبر بكثير من الدخل السنوي الخام للكثير من الدول (Courrier International, 04/10/2019).

وعليه، تعتبر جريمة المخدرات أم الجرائم. وفي هذا الصدد أكدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية في الجلسة العامة السادسة لمجلس الأمم المتحدة المنعقد بتاريخ 19 ديسمبر 1988 بفيينا (الأمم المتحدة، 1988، 13-14): أن القضاء على الاتجار غير المشروع هو مسؤولية جماعية على عاتق كل الدول، وأن من الضروري، لهذه الغاية، اتخاذ اجراءات منسقة في إطار من التعاون الدولي، واعترافا منها باختصاص الأمم المتحدة في ميدان مراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية.

3.1 تشريعات الأمم المتحدة لمحاربة جرائم الاتجار غير الشرعي للمخدرات

جاء في المادة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية في الجلسة العامة السادسة لمجلس الأمم المتحدة المنعقد بتاريخ 19 ديسمبر 1988 بفيينا: " تهدف هذه الاتفاقية إلى النهوض بالتعاون فيما بين الأطراف حتى

تتمكن من التصدي بمزيد من الفعالية لمختلف مظاهر مشكلة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية الذي له بعد دولي. وعلى الأطراف أن تتخذ، عند الوفاء بالتزاماتها بمقتضى الاتفاقية، التدابير الضرورية، بما في ذلك التدابير التشريعية والادارية، وفقا للأحكام الأساسية لنظمها التشريعية الداخلية" (الساعاتي، 2005، ص17).

كما جاء في النقطة الأولى من المادة الثالثة من الاتفاقية: يتخذ كل طرف ما يلزم من تدابير لتجريم الأفعال التالية في اطار قانونه الداخلي، في حال ارتكاب عمدا: إنتاج أي مخدرات أو مؤثرات عقلية، أو صنعها، أو استخراجها، أو تحضيرها، أو عرضها، أو عرضها للبيع، أو توزيعها، أو بيعها، أو تسليمها بأي وجه كان، أو السمسرة فيها، أو ارسالها بطريق العبور، أو نقلها، أو استيرادها، أو تصديرها خلافا لأحكام اتفاقية سنة 1961 أو اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة أو اتفاقية سنة 1971 (الساعاتي، 2005، 18).

4.1 الجريمة وجريمة المخدرات حسب النظرية السوسيولوجية

يرى علماء الاجتماع الجريمة، أن الجريمة رد فعل يخالف الشعور الجمعي، ويشكل خرقا لقواعد الضبط الاجتماعي الذي يمكن التعبير عنه بمجموعة القيم والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع. (عبيد، 1993، 97). أما جريمة المخدرات فتشكل موضوع العديد من النظريات السوسيولوجية، ومن بينها النظرية الوظيفية. ويرى أحد اقطابها وهو إيميل دوركايم، أن الجريمة هي حالة لا معيارية ناتجة عن تلاشي وظيفي للقيم والمعايير الاجتماعية والأخلاقية. ويضيف أن الثقافات التقليدية التي ينخفض فيها مستوى تقسيم العمل تتميز بالتضامن الميكانيكي، ويعود ذلك إلى أن أغلبية أعضاء المجتمع يكونون منخرطين في مهن متشابهة، وتربطهم تجربة مشتركة واعتقادات مشتركة، وتقسم هذه المعتقدات بقوة ضاغطة كابتة، إذ تقوم الجماعة بإيقاع العقوبة على كل من تسول له نفسه خرق طرق الحياة التقليدية، ويكون التضامن الآلي على هذا الأساس قائما على الاجماع وتقارب المعتقدات. بيد أن قوى التصنيع والتحضر أدت إلى التزايد في تقسيم العمل مما ساهم في انهيار هذا الشكل من التضامن، وأدي إلى قيام نظام جديد يتسم بالتضامن العضوي الذي يتميز بتوسع تقسيم العمل واعتماد الناس أكثر على بعضهم على بعض، لأن كل فرد يحتاج إلى البضائع والخدمات التي يصنعها آخرون

يعملون في مهنة أخرى، فتحل العلاقات الاقتصادية المتبادلة والاعتماد المتبادل محل المعتقدات المشتركة في إقرار الاجماع الاجتماعي (غنذر، 2005، 65).

وعليه، فإن عمليات التغيير في المجتمعات الحديثة هي السرعة والكثافة بحيث تسفر عن صعوبات اجتماعية رئيسية، ويمكن أن تتسبب آثارها في اضطراب اساليب الحياة التقليدية وفي القيم والمعتقدات الدينية وأنماط الحياة اليومية دون أن تطرح بدلا منها قيما جديدة واضحة. مما يدفع أعدادا كبيرة من الأفراد في المجتمعات الحديثة إلى الاحساس بأن حياتهم اليومية لا معنى ولا دلالة لها (غنذر، 2005، ص65). فتراجع أليات الضبط الاجتماعي، وفقدان تأثير القيم والمعايير في المجتمع، تؤدي بعدد كبير من أفراد المجتمع لسلوك الطريق غير السوي لإشباع بعض الأهداف، فالفرد الذي لا يستطيع تحقيق أهدافه، يلجأ إلى تدمير ذاته بعدة طرق، منها تعاطي المخدرات والانعزال عن المجتمع.

طور روبرت مرتون Merton مصطلح الأنومي Anomieالذي يعني "خللا أو انهيارا في النظام الاجتماعي يتسم بعدم التكافؤ بين الأهداف التي تحددها ثقافة المجتمع وبين الوسائل والإمكانيات والموارد المتوفرة والفرص المتاحة للأفراد لكي يحققوا هذه الأهداف. فثقافة أي مجتمع تتألف من مجموعة من أهداف ثقافية مشروعة وذات إجبار اجتماعي أو ضغط ثقافي، ومجموعة من السبل منها ما هو مشروع تبيحه الثقافة وتسمح للأفراد باتباعها في تحقيق الطموحات والأهداف، ومنها ما هو غير مشروعة وهي التي لا تبيحها ثقافة المجتمع ولا قوانينه. وبحكم أن المجتمع يتألف من مجموعة من الأفراد المتباينين في خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية وإمكانيتهم، افان هؤلاء يصبحون متباينين في بلوغ السبل المشروعة لتحقيق أهدافهم المشروعة (رمزي، 1999، ص 354-355).

ومن هنا ينبين أن نظرية ميرتون تتمحور حول الصراع القيمي "مطبقة على المجتمع الأمريكي" والتي تقوم على ثلاث استجابات أساسية هي (العشماوي، 2006، 139):

- القيم التي تدعو إلى تحقيق الثراء من أهم خصائص الثقافة الأمريكية،
- قيم تحديد الأساليب المشروعة لتحقيق الأهداف، وهي لا تسمح للكثير من أفراد الطبقات الدنيا بتحقيق هذه الأهداف بطرق مشروعة.
- الصراع يؤدي إلى جهود من جانب الطبقات الدنيا لتحقيق النجاح وحين يفشلون في ذلك يلجئون إلى الانسحاب من المجتمع باللجوء إلى الإدمان على تناول المخدرات.

وهكذا يرى ميرتون أن جريمة المخدرات كرد فعل انسحابي من جانب أفراد الطبقة الذين التي لا تتاح أمامهم الوسائل المشروعة تحقيق أهدافهم، فالشخص المنسحب محبط ومعلق، ينتمي إلى المجتمع ولا يعيش فيه ولا يشارك في القيم الاجتماعية، وغير قادر على تحقيق أي نجاح، ولا يسعى إلى الحصول على أية امتيازات يتيحها المجتمع لأفراده، ويحل صراعه الناتج عن حالة الأنومي بالتخلي عن كل من الأهداف والوسائل، وعندما ينسحب بصورة كاملة، ينتهي الصراع، وتغلب عليه روح الانهزامية، وينطبق هذا التفسير على من يعيش في الخيال هربا من الواقع، والمنبوذ، والسكير، والمتشرد ومدمن المخدرات (حسين، 1997، ص 62).

2. طرق تهريب المخدرات في الجزائر

بحكم موقع الجزائر الجيوستراتيجي المطَل على البحر الأبيض المتوسط، بشريط ساحلي يقدر بـ 1622 كم، وحدود برية تقدر بـ 6.343 كم موزعة كالآتي (قطش، 2009، 24): المملكة المغربية: 1559 كم، مالي: 1376 كم، ليبيا: 982 كم، تونس: 965 كم، النيجر: 956 كم، موريتانيا: 463 كم، الجمهورية العربية الصحراوية: 42 كم ورقعة جغرافية تقدر بـ: 2.381.741 كلم2، تعد الجزائر منطقة عبور مهمة لجميع أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية وعلى رأسها القنب الهندي. وهذا ما تؤكده الأرقام التي ينشرها الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها عن طريق الحصيلة السنوية للمحجوزات. غير أن هذه الإحصاءات لا تصف كل ما يحدث، وذلك لعدة أسباب أهمها:

- بطلان الإجراءات القانونية، يتم تبرئة المدان، الذي قدمته الشرطة للعدالة؛
- تبرئة المجرم لعدم كفاية الأدلة؛
- إنكار أهل المجني عليهم، يتم تبرئة المجرم.

كما أن الإحصاءات التي تقدمها أجهزة مكافحة المخدرات (شرطة، درك، جمارك) لا تخلو من العيوب، ومن بينها:

- عدم إحصاء جرائم كثيرة لا تكتشف، وجرائم تكتشف، ولا يتم إبلاغ الأجهزة الأمنية عليها؛
- جرائم يكتشف إرتكابها، وتبلغ عنها الأجهزة الأمنية، لكنها لا تسجل،
- جرائم يتم اكتشافها والتبليغ عنها وتسجيلها، والجاني يبقى مجهولا؛
- جرائم يتم إكتشافها والتبليغ عنها وتسجيلها ولا يقبض عن الجاني.

وبصرف النظر عن هذه النقائص فأن الأرقام المقدمة من أجهزة مكافحة المخدرات تمثل فقط 10 %من المخدرات المتداولة في السوق غير الشرعية.

وفيما يلي، طرق تهريب المخدرات عبر التراب الجزائري حسب أنوع المخدرات:

1.2 تهريب راتنج القنب المنتج في المغرب عبر التراب الجزائري

يعتبر المغرب أول منتج لراتنج القنب في العالم بنسبة 60%، حيث يمول السوق غير الشرعية لدول شمال إفريقيا وأوروبا الغربية (OCDC, 2007, 101). وينتج المغرب سنويا 38.000 طن حشيش القنب، و760 طن راتنج القنب، على مساحة قدرت بـ: 47.500 هكتار (OCDC, 2012, 57). وتشارك حوالي 89.900 عائلة مغربية في إنتاج القنب، أعظمهم من الريف المغربي، أين تتركز زراعة وإنتاج القنب الهندي (OCDC, 2005, 5).

ويقدر الخبراء رقم الأعمال لتجارة غير الشرعية للراتنج القنب للمملكة المغربية بـ: 5.5 مليار دولار سنويا، أي تقريبا 4.6 مليار يورو (OCDC, 2005, 5).

يجب الإشارة الى أن زراعة القنب في الريف المغربي متجذرة في العائلات ومهنة متوارثة ومتأصلة في الثقافة الفرعية المغربية. مما أدى ظهور في المجتمع المغربي أسر تنشئ أطفالها على جريمة اقتصاد المخدرات والمؤثرات العقلية التي أصبحت من عناصر ثقافتها وأعراقا شائعة بين أفرادها وتقاليدها على مستوى جماعة القرية، وجماعة الجيران وجماعة الحي في المدينة.

وأمام هذه الوضعية الخطيرة تبذل الأمم المتحدة جهدا معتبرا، عن طريق مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات، بخصوص تعويض عائلات الريف المغربي بتشجيعهم على الفلاحة عوض الفلاحة غير الشرعية في القنب الهندي.

يظهر الجدول رقم (01) أدناه، الكميات المحجوزة من القنب ومشتقاته عبر التراب الوطني، ويأتي راتنج القنب في المقدمة بـ 55.133.420 كلغ لسنة 2019، وهكذا نلاحظ أنه سنة واحدة ارتفعت كميات المحجوزات من راتنج القنب بنسبة 72،64%.

الجدول رقم (01): حصيلة المخدرات المحجوزة لسنتي 2018 و2019

التصنيف حسب نوع المخدرات	الكميات المحجوزة لسنة 2018	الكميات المحجوزة لسنة2019
راتنج القنب	31 936,386 كلغ	55.133.420 كلغ
حشيش القنب	1,146 كلغ	8.081 كلغ
بذور القنب	2 424,290 غ	897.372 غ
نبات القنب	1 159 نبتة	1.576 نبتة

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة لسنتي 2018 و2019.

فحسب الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، فإن نحو 61.63% من القنب تم حجزها بمنطقة غرب البلاد لسنة 2018، وأن حوالي 1.408.812 كلغ من القنب لفظتها مياه البحر. كما يبين الجدول، تسجيل حجز كميات معتبرة من بذور القنب، وهذا لغرض غرسها، ومنه يتضح أن هدف المهربين جعل الجزائر منطقة إنتاج. وخصوصا إذا علمنا أن هناك شبكات التهريب تساعد الفلاحين أحيانا بالبذور مجانا. التي ما هي إلا حيلة تسويقية لربح ثقة الفلاح، وإعطائه الأمان، وطمأنته بأن هذا المشروع مربح من بدايته. ولكن في حقيقة الأمر، يتبين من خلال التقارير السنوية لمكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أن كل الدول سواء المنتجة أو المستهلكة أو التي تستعمل كمناطق عبور للمخدرات، خاسرة في نهاية المطاف، ولا أحد يستفيد من مداخيل المخدرات إلا رؤوس العصابات، ويستعملونها لتخريب اقتصاديات الدول.

الشكل رقم (01): يبين طريق تهريب المخدرات عبر التراب الوطني

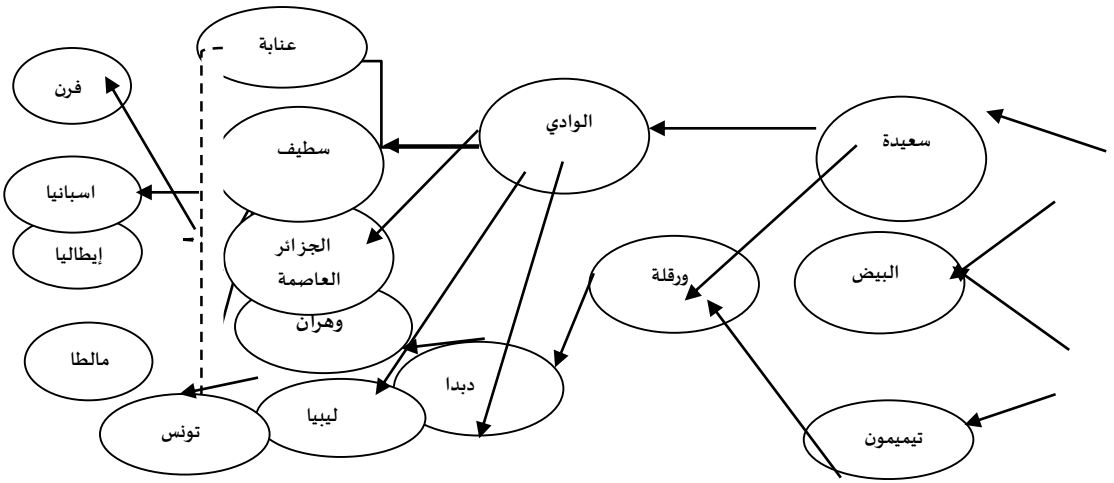

المصدر:

Source: Tlemçani, Salima. 09 Mars 2008. « de Béchar, Ouargla, Illizi vers la Tunisie et la Lybie. La Nouvelle route du Kif ». El Watan. 9 Mars 2008. Consulté le 11 Février 2011.

2.2 تهريب المخدرات القوية من دول الساحل وغرب إفريقيا

حتى نفهم كيف أصبحت الجزائر جزءا من المعادلة الدولية في التهريب الدولي للمخدرات، لابد وأن نعرج على تطور تهريب المخدرات في دول الساحل ودول غرب إفريقيا. وفي هذا الإطار نسجل أن الاضطرابات التي تشهدها مالي وعدم إستقرار ليبيا، ووجود مجموعات مسلحة ومتطرفة كمجموعة بوكو حرام، وأنصار الدين، والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وغيرها من المجموعات المسلحة ساعد على استفحال ظاهرة تهريب المخدرات في هذه المناطق، إذ شهدت الثلاثون سنة الماضية تطور ونمو الاقتصاد الموازي ودخول المنطقة في التدفق الدولي للتبادل غير الشرعي لجميع أنواع السلع (بما فيها المخدرات القوية كالكوكايين)(Baayart, Hibau, 1997, 42-43) . وأصبحت كل دول الساحل معنية بظاهرة عبور الكوكايين عبر حدودها، منها من هي منطقة عبور، وأخرى منطقة تبييض الأموال الناتجة من التجارة غير الشرعية للمخدرات. (Antil, Octobre 2012)

ولإعطاء فكرة على خطورة هذه الوضعية ا يتعين الإشارة إلى ضخامة الكميات المخدرات المحجوزة التي تشكل جزءا ضئيلا من الكميات المنقولة. سجلت أولى علميات الحجز الهامة في منتصف الألفينيات، فابتداء من 2005 بدأت تسجل كميات مهمة من الكوكايين، حيث تتجاوز 100 كلغ في بعض الأحيان، وتصل إلى أكثر من 1000 كلغ أحيانا أخرى، فبين 2005 و2008 تم ضبط 46 طن من الكوكايين في إفريقيا الغربية أو في المياه البحرية المتاخمة لهذه المنطقة(Wyler et Cook, 2009, 08) . وأصبحت بلدان مثل غينيا بيساو، وغينيا وموريتانيا والسنيغال أو الرأس الأخضر كأبواب رئيسية لدخول الكوكايين إلى القارة الإفريقية.

وهكذا أصبحت إفريقيا الغربية محطة لطريق الكوكايين الآتية من منطقة الإنتاج أمريكا اللاتينية (كولومبيا البيرو وبوليفيا) التي أنتجت خلال العشرين سنة الماضية ما بين 750 و1100 طن من مخدر الكوكايين سنويا. تهرب الكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر البحر، عبر منطقة إفريقيا الغربية من أجل التخزين وإعادة التوزيع من طرف التجار (Cherruau , Juin 2011)، وجزء منه يمر عبر التراب الجزائري كما أكد ذلك حجز 701 كلغ من مادة الكوكايين في جويلية 2018 بميناء وهران (Ben Yahia, Farrah, 10 Décembre 2018).

وتأكيدا لما ذكر سلفا حول دور منطقة افريقيا الغربية في تهريب المخدرات، يقول السيد **Antonio Maria Costa** المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، (**ONUDC**): «أن حوالي 60 % من المحجوزات من مادة الكوكايين التي تم تحقيقها في سنة 2006 على المستوى الدولي والمنتجة في أمريكا اللاتينية، عبرت إفريقيا الغربية. هذه المحجوزات تمثل 1/4 ربع كميات الكوكايين المستهلكة في أوروبا"(Holzbauer, 04 Mars 2010). إضافة إلى ما ذكر، يجب الإشارة إلى تنوع الطرق المستعملة لنقل المخدرات من افريقيا الغربية الى بقية اقطار العالم:

- كمية مهمة من الكوكايين يتم نقلها عبر البحر؛
- قوارب صغيرة أو بواخر تجارية تنطلق من إحدى موانئ أفريقيا الغربية، ويتم تحويل الحمولات في أعالي البحار، أو في موانئ الجزر الأطلسية أو المغربية، وهذا قبل أن تدخل إلى منطقة الإتحاد الأوروبي عن طريق الجزيرة الإيبيرية، أو موانئ الجزر البريطانية أو الهولوندية؛

- إرسال الكوكايين عن طريق رحلات جوية عادية؛
- كميات من الكوكايين يتم نقلها عبر الصحراء نحو بلدان شمال إفريقيا، أهمها المملكة المغربية، الجزائر وليبيا، ليتم نقلها عبر البواخر من طرف مهربين (Passeurs) الذين يقومون أصلا بتهريب الحشيش والسجائر (السلعتين الأكثر تهريبا بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط). (Ledoux , 13 Octobre 2012).

تعتبر القيمة المالية للمحجوزات من المخدرات في إفريقيا الغربية جد مهمة، فقد تمثل قيمة المحجوزات في بلد مثل غينيا بيساو Guinée Bissau حجم ميزانية وزارة العدل لهذا البلد، ولذلك نجد في كثير من الأحيان تورط مسؤولين كبار في هذه الدول في قضايا تهريب المخدرات. وهذا ما سعت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية إلى تفسيره، حيث ترى أن انخفاض مستوى المعيشة والحرمان يؤديان إلى صعوبة توافر الامكانات اللازمة لحياة كريمة. وهذا يفسح المجال للبحث عن طرائق ملتوية للحصول على الرزق، مما يعرض من يخضعون لهذه الظروف إلى الانحراف والجنوح، وبالتالي أنكر أصحاب هذا الطرح أهمية العوامل الفردية.

لقد أصبحت معظم بلدان منطقة إفريقيا الغربية والساحل مناطق عبور للمخدرات مثل مما هو حال مالي، النيجر، تشاد، البنين، ليبيريا، غانا، نيجيريا وغامبيا تستعمل كمناطق عبور (Leauté, 1972, 290) (أنظر الشكل رقم 01). وتحولت إلى منطقة استراتيجية مهمة جدا للتهريب الدولي للمخدرات القوية كالهيروين والكوكايين القادمة من أفغانستان وأمريكا اللاتينية والموجهة إلى القارة الأوروبية مرورا بدول شمال افريقيا ومن بينها الجزائر

الشكل رقم (02): طرق تهريب الكوكايين والهيروين من دول الساحل وغرب إفريقيا عبر الجزائر

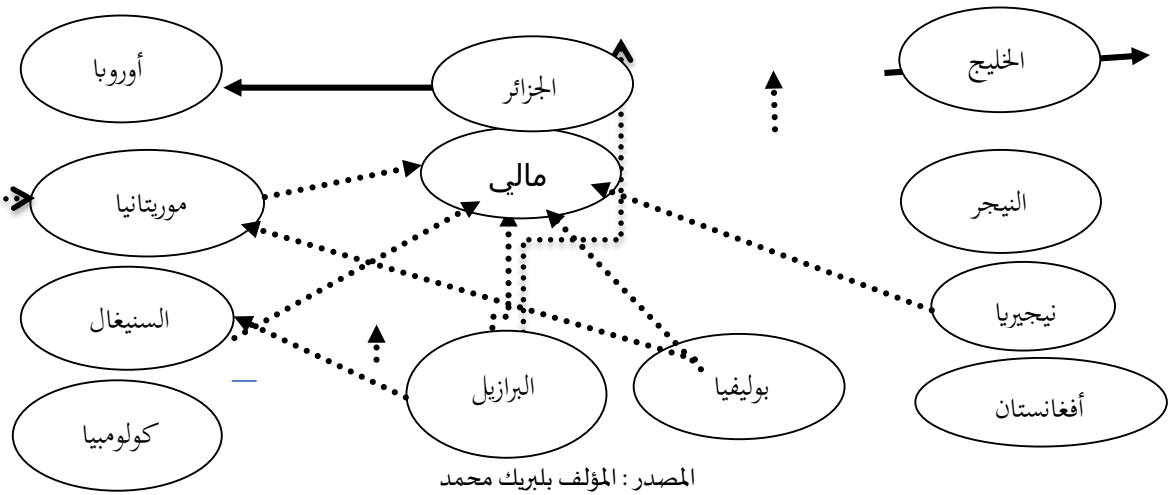

المصدر : المؤلف بلبريك محمد

ازداد خطر هذا التهريب، خصوصا مع توطيد العلاقات بين مهربي المخدرات والجماعات المسلحة التي تنشط في دول الساحل، على غرار جيش القاعدة في البلاد الاسلامية (AQMI) وأنصار الدين، وبوكو حرام، وحركة الوحدة من أجل الجهاد في إفريقيا الغربية (MUJAO)، فزيادة عن تهريب المخدرات، هناك تجارة الأسلحة حتى الثقيلة منها، وكذلك نشاط تبييض الأموال الآتية من التجارة غير المشروعة، كما أن هناك علاقة بين هذه الجماعات والجماعات المافياوية في أوروبا، وعلى رأسها الكاموراالإيطالية (Camora).

وحسب DEA (Drug Enforcement Agency) فإن 60 % من الجماعات المسلحة لها علاقة بتهريب المخدرات. وهذا يدعم نظرية علاقة المخدرات بالجماعات الثورية والإرهابية: حيث في عام 1983، تم إدخال مصطلح "الارهاب المرتبط بالمخدرات "narcoterrorism"، وهكذا نجد أن تقاطع المصالح بين الجماعات الثورية والانفصالية والإرهابية وعصابات المخدرات، أدى إلى تعاون استراتيجي فيما بينهم حتى يستفيد كل من الأخر من كفاءته في الميدان.

إن الجريمة المنظمة ومنها عصابات المخدرات تشكل تهديدا حقيقيا على أمن واستقرار البلدان. فهي تزعزع وتقوض المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، مسببة بذلك فقدان

الثقة في المسار الديمقراطي خصوصا بالنسبة للدول الفقيرة والسائرة في طريق النمو. بحيث تصبح تستثمر في ضعف قدرة المواطن على مواجهة المغريات المادية أو التخويف من جانب تلك المنظمات(Williams et Savona , 1996, 32) . فمعظم الدول المنتجة للمخدرات أو التي يستعملها تجار المخدرات كمنطقة عبور تشتكي من الفساد السياسي وفقدان الثقة بين الشعب والحكومة وسيطرة تلك الجماعات على جميع أفراد المجتمع إما بالعنف أو بالمال.

كما أن سقوط نظام القدافي في ليبيا، وعدم الاستقرار الجيوسياسي الذي يسود المنطقة، ساعد على فقدان السيطرة على الحدود وجعل انتشار الأسلحة كبيرا جدا، حيث يم الأكتشاف من حين لآخر أسلحة ثقيلة بين الحدود الجزائرية الليبية، مما دفع السلطات الجزائرية إلى اتخاذ إجراءات أمنية على طول الحدود التي تمتد إلى أكثر من 1000 كلم، وخاصة بعد حادثة تقنتورين.

وفي نفس السياق، وحسب رسالة من سفارة أمريكا بالجزائر، والتي كشفت عنها موقع ويكيليكس Wikileaks المؤرخة في 02 ديسمبر 2009 (وهي مصنفة سري للغاية) جاء فيها أن الجزء الكبير من المخدرات التي تعبر الجزائر، تأتي من المملكة المغربية، وتضاعف هذه العلميات الاجرامية بشكل كبير منذ أن اتخذت إسبانيا تدابير وإجراءات مشددة لمحاربة ومراقبة المخدرات على حدودها.

وفي هذا السياق يجب الإشارة الى أن الحشيش القادم من المغرب، يدخل من ناحية بشار. أما الكوكايين والهيروين القادمة من كولومبيا، البرازيل وبوليفيا، وأفغانستان، فيتم تهريبها عن طريق الجو إلى مالي، النيجر، نيجيريا، موريتانيا والسينيغال، ليتم نقلها فيما بعد إلى الجزائر عن طريق مالي. وتستعمل هذه الشبكات الإجرامية المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة في تهريب ونقل المخدرات إلى شمال الجزائر. أما أهم النقاط التي يتم منها تهريب المخدرات إلى أوروبا، فهي الجزائر العاصمة، وهران، عنابة وسطيف، حيث تتجه المخدرات إلى فرنسا، إسبانيا، إيطاليا ومالطا.

تكل هذه الوضعية خطرا محدقا على الجزائر لوجود علاقة بين مهربي المخدرات والجماعات المسلحة (AQMI)(Wikileaks, 2011) . كما أن مهربو المخدرات يستعملون كل الوسائل المتاحة لحماية قوافل المخدرات المحمولة عبر الحدود، بما فيها استعمال السلاح، وهذا

ما يؤدي في كل مرة إلى اشتباكات مسلحة بين مصالح الأمن الجزائرية والمهربين (Belgacem , 03Février 2010). كما أن بارونات المخدرات يعملون لجعل الجزائر بلدا منتجا للمخدرات، حيث تمكنت مصالح وأجهزة الدرك الوطني في تفكيك شبكة كانت تسعى إلى فتح مخبر لعلاج المخدرات القوية كالكوكايين والهيروين في الجزائر، كما فككت شبكة تنشط في الزراعة غير الشرعية لنبتة الخشخاش(k, 19 Juin 2008) . كما تمكنت مصالح مكافحة المخدرات بين 2007 و2008 من إتلاف 40 هكتار من حقول الأراضي التي كانت مخصصة لزراعة المخدرات(Belgacem , 03Février 2010) .

رغم أن المساحات المحدودة التي تم اكتشافها من طرف مصالح الأمن والمقدرة بـ 40 هكتار، لا تكاد تقارن مع المساحات الشاسعة المزروعة بالقنب بالمملكة المغربية، والمقدرة في 2010م بـ 47.500 هكتار (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2012، 65)، إلا أن هذا لا يمنع أن تتطور هذه الظاهرة إذا لم يتم إستأصالها وأخذ الموضوع بجيدة.

ومما يزيد في احتمال استفحال هذه الخطورة هو أن الشبكات الكولومبية المتخصصة في تهريب المخدرات لم تعد تسعى فقط للتواجد في الجزائر بعد أن ضمنت تواجدها في المملكة المغربية، وإنما أيضا تريد أن تضع موطأ قدم لها في بلدان الساحل لغرب إفريقيا المطل على المحيط الأطلسي، وهذا سعيا منها لتمرير مادة الكوكايين عبر السنيغال نحو موريتانيا والجزائر، باستعمال الشبكات التي تنشط عبر التراب الوطني، إلى جانب ذلك فإن هذه الشبكات الكولومبية التي ضيق عليها الخناق في بلدان الضفة الأخرى من المتوسط (الدول الأوروبية) تسعى حاليا إلى استعمال البواخر الجزائرية في تهريب المخدرات (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2012، 65) (اسابع، 27 أفريل 2008).

اضافة ما سبق فأن احتمال تحول الجزائر الى أول سوق للقنب المغربي بتطلب مزيدا من اليقظة والحذر بعد اقدام الدول الأوروبية على غلق حدودها وتشديد المراقبة على دخول المخدرات القادمة من المغرب الى ترابها فضلا عن تطور زرع النقيب في عدد من البلدان الأوربية، ومن أهمها ألبانيا، هولندا، ألمانيا، سويسرا، والمملكة المتحدة (O.N.U.D.C, 2008, 98)، وهذا ما يدفع بمهربي المخدرات المغربية التركيز على البلدان المجاورة وعلى رأسها الجزائر، لطول حدودها معها، وشاسعة ترابها.

أن احتمال تحول الجزائر الى سوق عبور للمخدرات. وتزداد أهمية التمسك بالحيطة والحذر إذا علمنا أن عمليات لتهريب الكوكايين، تستعمل الطائرات القادمة من أمريكا اللاتينية وتحط بمالي وموريتانيا، وتحمل في كل رحلة من 2 إلى 4 أطنان من الكوكايين، ففي سنة 2009 عبرت أكثر من 20 طن هذين البلدين، ويأخذ تنظيم القاعدة حصته من المال مقابل الحماية وتأمين الطريق(Akkouche, 27 Décembre 2010) .

3.2 طرق تهريب المخدرات إلى الجزائر ومن الجزائر

يستعمل المهربون كل الوسائل المتاحة، من الطرق الكلاسيكية البسيطة إلى أحدث التكنولوجيا في هذا المجال. فبين المغرب والجزائر، استخدم المهربون المغاربة والجزائريون في المنطقة الحدودية الحمير كأول وسيلة وهذا لتميزها بخصلة الطاعة والانقياد التام لأصحابها ومروضيها(O.N.U.D.C, 2008, 98) .

وهذا ما يحدث باستمرار، حيث يتم العثور يوميا على كميات معتبر من الكيف المعالج، مهربة على الحدود المغربية الجزائرية البرية. وكشفت التحقيقات المفتوحة السر الكامن وراء إدخال كميات معتبرة من الكيف المعالج إلى الجزائر وذلك يرجع أساسا إلى اعتماد المهربين على مركبات كبيرة الحجم مهربة من هولندا ومهيأة بصناديق تحتية وخلفية تتسع لاستيعاب 50 قنطار من المخدرات (مجاهد، 18 جون 2012). كما تستعمل شبكة تهريب المخدرات على الحدود المغربية طائرات صغيرة بدون ربان، يتم توجيهها عن بعد من أجل تهريب المخدرات. كما تستعمل هذه الشبكات الجمال في تهريب المخدرات وهذا لكونها تتحمل مشقة السفر في عمق الصحراء (الجزائر تايمز، 28 نوفمبر 2012) وكذلك عبر بشريط ساحلي يقدر بـ: 1600 كلم.

وهكذا يتبين أن نجد أن القنب المغربي ينقل إلى الجزائر من كل الجهات، برا، بحرا، وحتى جوا. برا عبر مدينتي نعامة أو بشار، ومنهما إلى سعيدة، البيض وتيميمون ثم ورقلة لتمر عبر الوادي ثم دبداب لتصل في النهاية إلى ليبيا وتونس. وبعدما أصبحت كذلك ولايات الغرب الشمالي للبلاد غير آمنة بالنسبة للمهربين، وهذا نظرا للمحجوزات الكبيرة التي قامت بها أجهزة مكافحة المخدرات، أعادت شبكات التهريب تنظيم شبكتها باتباع طرق أخرى أكثر أمانا بسلوك العرق الغربي، وهو عرق بشار إلى غاية الحدود الليبية أو التونسية مرورا بورقلة-الوادي وورقلة – إليزي(Tlemçani, 09 Mars 2008) .

4.2 تهريب المؤثرات العقلية

تعتبر الجزائر منطقة عبور للمخدرات في اتجاه دول الخليج وأوروبا، ومنطقة استهلاك للمؤثرات العقلية الواردة من أوروبا، وتأكيدا لهذه الوضعية نشير الى تسجيل سنة 2015 حجز 637.961 قرص، ليرتفع سنة 2016 إلى 1.072.000 وسنة 2017 إلى 1.201.792 قرص، وسنة 2018 إلى 1.807.403 قرص. وسنة 2019 إلى 1.807.403 قرص (أنظر الجدول رقم 03)، وهذا دون الكلام على أنواع أخرى من المؤثرات العقلية التي تهرب على شكل قارورات وحقن وغيرها.

الجدول رقم (02): كميات من المحجوزات من المؤثرات العقلية (أقراص) للسنوات من 2015 و2019

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
الكمية	637.961	1.072.000	1.201.792	1.807.843	2.085.923

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان، حصيلة مكافحة المخدرات والإدمان عليها، سنوات 2015، 2016، 2017، 2018 و2019

3. جهود السلطات والمشرع الجزائري في مكافحة جريمة المخدرات

لقد صادقت الجزائر على كل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة المخدرات مباشرة بعد استقلالها. فقد انضمت بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 63-343 بتاريخ 11 سبتمبر 1963م بتحفظ إلى الاتفاقية الوحيدة لسنة 1961م، كما صادقت على الاتفاقية المتعلقة بالمؤثرات العقلية المبرمة في 21 فبراير سنة 1971م بمدينة فيينا بمرسوم رئاسي رقم 77-177 المؤرخ في 07 ديسمبر 1977. ووافقت بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية الموافق عليه في فيينا بتاريخ 20 ديسمبر 1988م، وهذا عبر المرسوم التشريعي رقم 94-02 المؤرخ في 05 مارس 1994م، وبالمرسوم الرئاسي رقم 95-14 المؤرخ في 24 جانفي 1995م. الا أنها تأخرت الى سنة 1975لاصدار تشريع وطني خاص تضمن ترسانة من التشريعات قصد محاربة جريمة المخدرات، بشقيها العرض والطلب، وفيما يلي أهم التشريعات التي أصدرتها السلطات الجزائرية منذ الاستقلال:

- الأمر رقم 75-9 المؤرخ في 17 فيفري 1975م: يتضمن قمع الاتجار والاستهلاك المحظورين للمواد السامة والمخدرات (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. 15، 1975، 226-227).
- الأمر رقم 75-26 المؤرخ في 17 ربيع الثاني 1395هـ الموافق لـ 29 افريل 1975م: يتعلق بقمع السكر العمومي وحماية القصر من الكحول (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. 15، 1975، 498-499).
- القانون رقم 85-05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405هـ، الموافق لـ 16 فبراير سنة 1985م، يتعلق بحماية الصحة وترقيتها (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. 08، 1985، 176-202). فرغم أن الجزائر خلال هذه الفترة، لم تكن تعترف رسميا بوجود ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع الجزائري، إلا أنها أصدرت هذا القانون الخاص بحماية الصحة وترقيتها، حيث يعاقب بموجبه كل فرد يتورط في إنتاج المواد أو النباتات السامة المخدرة، كما يعاقب على نقلها واستيرادها وحيازتها وإهدائها وشرائها واستعمالها. وجاء في المادة 190 من هذا القانون: يحدد عن طريق التنظيم إنتاج المواد أو النباتات السامة المخدرة وغير المخدرة ونقلها واستيرادها وتصديرها وحيازتها ولإهدائها والتنازل عنها وشرائها واستعمالها وكذلك زراعة هذه النباتات.

-المرسوم التنفيذي رقم 92-151 المؤرخ في 11 شوال عام 1412هـ الموافق لـ 14 أفريل سنة 1992م، والذي يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمكافحة المخدرات والإدمان عليها (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. 28، 1992، 822-823). حيث تنص المادة الأولى منه، أنه: تنشأ لدى الوزير المكلف بالصحة، لجنة وطنية لمكافحة المخدرات والإدمان عليها. وحددت المادة الثانية، المتعلقة بالمهام الموكلة إليها: أنها تقيم أثر الإدمان على المخدرات وتوصي بالإجراءات ذات الطابع الطبي والاجتماعي أو التنظيمي اللازمة، وتحلل مجموع العوامل التي لها علاقة باستعمال المواد ذات الطابع التخدير والإفراط في استعمالها، وتقترح الإجراءات لإلغاء عرضها والطلب عليها.

- مرسوم تنفيذي رقم 97-212، المؤرخ في 4 صفر 1418هـ الموافق لـ 9 يونيو سنة 1997م، يتضمن إنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. 1997، 41، 5-7). وتتمثل أهم إنجازات هذا الديوان، مراجعة التشريع الوطني الخاص بالمخدرات بغرض تحيينه وجعله يتلاءم والتحولات الجذرية التي عرفها المجتمع الجزائري من جهة، ومع تطورات ظاهرة المخدرات من جهة أخرى، ويتمثل أيضا في جعل

التشريع الوطني يتطابق مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية العديدة التي صادقت عليها الجزائر.

- القانون رقم 04-18 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 هـ الموافق لـ 25 ديسمبر 2004 والمتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروع بها (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. 83، 2004، 3-10). فنظرا لتفاقم ظاهرة الاتجار غير المشروع للمخدرات في الجزائر، وهذا عن طريق نسبة المحجوزات. أصبحت غير قادرة على مواجهة خطر المخدرات والتطور السريع لهذه الظاهرة على المستوى الوطني والدولي، وسعيا منها على مواكبة القوانين الدولية والاتفاقات العالمية التي صادقت عليها الجزائر تناول المشرع الجزائري جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بهذا القانون، ملغيا جميع الأحكام المخالفة له لاسيما المواد 190، 241 إلى 259 من القانون رقم 05/85، وجاء القانون 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، انسجاما مع الاتفاقيات الدولية باستعمال مصطلح الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال، لاسيما حين اعتمد اساليب العلاج والوقاية (التي غابت في التشريعات السابقة)، حيث قرر مبدأين في هذا المجال، مبدأ عدم ممارسة الدعوى العمومية (إنعدام المتابعة الجزائية) ومبدأ الإعفاء من العقوبة. وهذا سعيا منه للتشجيع على الخضوع للعلاج، حيث أعطى فرصة لمستعملي المخدرات لإثبات سعيهم للتخلص من الإدمان، ونص صراحة على عدم متابعة الأشخاص الذين يخضعون للعلاج المزيل للتسمم في حالة إثبات الخبرة الطبية أن الحالة تستوجب العلاج (الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، 5 و6 ماي 2009).

فقد جاء في المادة الأولى من هذا القانون على أنه يهدف إلى الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها. وجاء في المادة الثانية، أن المقصود بالمؤثرات العقلية، السلائف، المستحضر، القنب، نبات القنب، خشخاش الأفيون، شجيرة الكوكا، الاستعمال غير المشروع، الإدمان، العلاج من الإدمان، الزراعة، الإنتاج، الصنع، التصدير، والاستيراد، النقل ودولة العبور.

أكد هذا القانون على الجرائم الواردة في المادة (18) وما بعدها فكيفت على أساس جنايات يعاقب عليها القانون بالسجن المؤبد، وتتمثل في تصدير أو استيراد المواد المخدرة

أو المؤثرات العقلية، زرع الخشخاش، الافيون، الكوكا، القنب، صناعة، نقل، توزيع السلائف أو تجهيزات أو معدات بهدف استعمالها في الزراعة أو الإنتاج أو الصناعة. واستبعد القانون ظروف التخفيف متى ارتكبت الجريمة في حالات معينة كاستخدام العنف أو الأسلحة، وهي خمس حالات. كما شدَد العقوبات في حالات العود، وذلك بمضاعفة العقوبة.

ومما يلاحظ في هذا القانون، أنه: حاول تدارك النقائص، وسد الثغرات التي تضمنتها القوانين السابقة التي تطرقت إلى مكافحة المخدرات، فعملا بمقولة الوقاية خير من العلاج، تطرق القانون 04-18 إلى الإجراءات الوقائية والعلاجية، قبل أن يتطرق إلى التجريم والعقاب، وهذا إقرار ضمني بأن الوقاية هي السبيل الناجح للتقليل من الطلب على المواد المخدرة والتخليقية، وكذا هي السبيل إلى حماية الفئات الهشة التي يمكن أن تكون في أية لحظة عرضة لولوج دائرة المخدرات (العزيزي، 5 و6 ماي 2009).

كما أن أجهزة مكافحة جريمة المخدرات، تسهر على محاربة العرض والطلب في مجال المخدرات، وهذا ما تبينه المحجوزات وعدد الأفراد المقبوض عليهم يوميا في قضايا جرائم المخدرات، وفيما يلي قراءة سوسيولوجية لخصائص المتورطين في التهريب والاتجار غير الشرعي للمخدرات: فقد بلغ عدد الأشخاص المتورطين في التجارة غير المشروعة للمخدرات وجريمة التهريب (من الفترة 2008 إلى 2018)، 74.272 شخص لجميع أنواع المخدرات، أي تقريبا بمعدل 6.752 شخص في السنة. بما فيهم 1683 أجنبيا من مختلف الجنسيات أغلبهم من القارة الإفريقية، ونسبة كبيرة منهم من دول الساحل. وهذا ما يظهر العلاقة بين الجانب الأمني وجرائم المخدرات (الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، 2018).

يبقى القنب هو المخدر الأكثر تهريبا في الجزائر، اذ بلغ عدد المتورطين في تهريبه خلال العشر سنوات الأخيرة 52506 شخص، ففي سنة 2008 كان عدد المهربين 3003 شخص ليصل سنة 2018 إلى 9142شخص، أي زيادة بنسبة 304.42%. وهذا ما يظهر تطور تهريب راتنج القنب في الجزائر. فرغم توقيف والحجز المستمرين من طرف أجهزة مكافحة المخدرات في الجزائر، إلا أن هذا لم يمنع بارونات المخدرات من توظيف الأشخاص لتهريب المخدرات عبر الحدود المغربية، فلا تكاد تخلو أي منطقة من أرض الوطن من هذه المادة المخدرة.

تأتي المؤثرات العقلية في المرتبة الثانية بـ 18957 شخص خلال عشر سنوات. وحتى هذا النوع من المخدرات، نجد أن عدد الأشخاص المتورطون يزداد من سنة إلى أخرى، حيث كان سنة 2008 حوالي 485 شخص ليصل سنة 2018، 2138 شخص.

أما مادة الكوكايين فتأتي في المرتبة الثالثة، بـ 596 شخص تم القبض عليهم في إطار مكافحة المخدرات لعشر سنوات الأخيرة. فمن عدد ثمانية اشخاص في سنة 2008 ارتفع عدد المقبوضين عليهم إلى 167 شخص سنة 2018 أي بنسبة زيادة بلغت 2087%.

إضافة الى هذه المواد، تعتبر الهيروين من أخطر أنواع المخدرات التي تأتي غالبا من المثلث الذهبي وأفغانستان عبر الساحل الإفريقي، فنجد أن هناك 229 شخص تم القبض عليهم خلال العشر سنوات الأخيرة في قضايا التهريب والاتجار. وشهدت سنة 2017 أكبر عدد من المقبوض عليهم بـ 40 شخص.

توزيع الإحصائيات الخاصة بالمحكوم عليهم في قضايا المخدرات من الجهات القضائية حسب الولايات، تكشف أن ولاية الجزائر العاصمة تحتل المرتبة الأولى في قضايا التهريب والمتاجرة بالمخدرات. وهذا ما تؤكد نظرية مدرسة شيكاغو بخصوص ارتباط الجريمة بالمناطق الحضرية مقارنة بالريف، وتزداد كلما اقتربنا من مركز المدينة، أين تتلاقى فيه الثقافات الفرعية، وهنا يطرح مشكل تنظيم المدينة والجريمة، فكلما قل التنظيم ازدادت نسبة الجرائم والعكس صحيح (García, 2019).

لتعذر الحصول على معلومات المتعلقة بالفئة العمرية والحالة العائلية والمستوى الدراسي للمتورطين في قضايا المخدرات لعشر سنوات الأخيرة، تم الاستعانة بدراسة على عينة من 57 فرد يمارسون نشاط التهريب على الشريط الحدودي الرابط بين ولاية تلمسان الجزائرية وعمالة وجدة المغربية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية (طالبي، 2005، 92):

- الفئة الأكثر اهتماما بالتهريب والاتجار غير المشروع للمخدرات، هي فئة من 30 إلى 40 سنة، بنسبة 47%، وهي تضم مجموعة الشباب البطال الذي لم يجد عمل، أو حاملي الشهادات الجامعية الذين تخرجوا من الجامعات الجزائرية، وتعذر عليهم الحصول على منصب عمل يتماشى وطموحاتهم.

- 56،14% من أفراد العينة، متزوجين، ويرجع ذلك إلى الضغوطات التي فرضت عليهم لتوفير ما تفرضه عليهم متطلبات الحياة لأسرهم، مما يجعلهم لقمة سائغة في أيدي بارونات المخدرات.
- 68% من أفراد العينة، فشلوا بالالتحاق بالجامعات واتمام دراستهم العليا، مما حولوا اهتمامهم إلى عالم المخدرات الذي لا يرحم.

أظهرت دراسة أخرى (Kassimi, 2006, 174)، أن الفئة المتورطة أكثر من غيرها في جرائم التهريب والاتجار غير الشرعي للمخدرات، هي شريحة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة، بنسبة 80%.

خاتمة

تظهر مشكلة المخدرات من خلال أربعة جوانب متشابكة ومترابطة فيما بينها تشكل حلقة مفرغة، نهايتها هي تمهيدا لإعادة تغذيتها من جديد. تبدأ بجمع النباتات البرية ثم تحويلها، أو صناعتها من مواد كيماوية مستحضرة في المخابر الغير الشرعية. ليتم فيما بعد تهريبها وتوزيعها، وهذه العملية من أخطر العمليات لاحتياجها إلى إمكانات بشرية مسلحة بالعتاد والمال، وخبرة وحيلة ونفوذ. أما الجانب الثالث من مشكلة المخدرات فيرتبط بمستهلكيها في حين ويتمثل الجانب الرابع بمكافحتها، عن طريق أجهزة مكافحة المخدرات. وعليه فلا يمكن لتخصص واحده الإلمام بجميع جوانب هذه المشكلة. وفي هذا الصدد، اقترح عدد من الباحثين (Cormier,1988) وجوب الاعتراف بشمولية الظاهرة، وذلك بالدعوة إلى اتباع نظرة تكاملية ومتعددة التخصصات، على غرار التعرف على الطبيعة العالمية لهذه الظاهرة عن طريق الدعوة إلى اتباع نهج متكامل ومتعدد، وذلك هو المنطلق الذي اعتمدنا عليه لمناقشة نتائج هذه الدراسة.

وتعتبر جريمة تهريب المخدرات ظاهرة إجرامية في غاية التعقيد، لم تسلم الجزائر من مخاطرها، اذ تحولت من منطقة عبور للقنب الهندي المنتج في المغرب إلى عبور جميع أنواع المخدرات بما فيها القوية منها، كالهيروين المنتج في أفغانستان والمثلث الذهبي، والكوكايين المنتج بأمريكا اللاتينية. ورغم المجهودات التي تبذلها أجهزة مكافحة المخدرات من شرطة ودرك وجمارك ووحدات الجيش الوطني الشعبي، إلا أن ذلك يبقى غير كاف أمام الطرق التي تبتكرها عصابات تهريب المخدرات في كل مرة، مستعملة أحدث

التكنولوجيات. ويرجع ذلك لعدة أسباب، أهمها شاسعة التراب الوطني، زيادة على طول الحدود البرية وطول الساحل، ووجود روابط قوية ومتلازمة بين الاتجار غير المشروع للمخدرات، وما يتصل به من أنشطة إجرامية أخرى منظمة تنظيما جيدا.

يبقى الخطر الذي يحدق بالجزائر، هي محاولة جعلها منطقة إنتاج، والمحجوزات من بذور القنب والأفيون التي تحققها أجهزة مكافحة المخدرات خير دليل على ذلك، ويقر الخبراء أن الجزائر ليست المغرب، إلا أنهم يحذرون ويدقون ناقوس الخطر كون المغرب بدأت مثل الجزائر.

المراجع

1. الأمم المتحدة، 1988. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية 1988، فيينا، النمسا.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1975. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، 21 فبراير 1975م. الجزائر: المطبعة الرسمية.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1985. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 08، 16 فبراير 1985م، الجزائر: المطبعة الرسمية.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1992. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، 15 أبريل 1992م، الجزائر: المطبعة الرسمية.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1997. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41، 15 يونيو 1997م، الجزائر: المطبعة الرسمية.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2004. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83، 26 ديسمبر 2004، الجزائر: المطبعة الرسمية.
7. الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، 5 و6 ماي 2009م. آليات التنسيق بين مختلف الهيئات في اتخاذ التدابير الوقائية والعلاجية على ضوء القانون 04-18، الايام الدراسية حول تطبيق قانون 04-18، 5 و6 ماي 2009م، الجزائر العاصمة.
8. الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، 2008-2019. الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة لسنوات من 2008إلى 2019، OFDT، الجزائر.
9. المشهداني أكرم عبد الرزاق، 2005. واقع الجريمة في الوطن العربي: دراسة تحليلية لجرائم السرقات والقتل العمدي والمخدرات، ط1، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
10. العشماوي السيد متولي، 2006. الجوانب الاجتماعية لظاهرة الادمان. الرياض: المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، 2006.

11. أبو زهرة محمد، 2002. الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
12. أحمد زقاري، 2009/01/09 "تهريب الكوكايين داخل أظرفة بريدية وقوارب الحراقة"، الشروق أون لاين، http://www.echoroukonline.com (2011/11/18).
13. حسن الأشرف، 26 مارس 2012. "الحمير وسيلة لتهريب البضائع بين المغرب والجزائر"، العربية، الإثنين 26 مارس 2012م، www.alarbiya.net. (30 /03/ 2012).
14. رمزي نبيل، 1999. النظرية السوسيولوجيا المعاصرة: اصولها الكلاسيكية واتجاهاتها المحدثة (قراءات وبحوث)، مصر: دار الفكر الجامعين.
15. زقاري أحمد، 09 جانفي 2009. "تهريب الكوكايين داخل أظرفة بريدية وقوارب الحراقة"، الشروق أون لاين، http://www.echoroukonline.com، زيارة بتاريخ 31 جانفي 2010.
16. طالبي عبد النور، 2005. "الاقتصاد الموازي وتمثلات المجتمع في الجزائر-مقاربة انتروبولوجية"، مذكرة ماجيستير في الأنثروبولوجيا، غير منشورة، جامعة تلمسان.
17. عبيد حسن إسماعيل، 1993. سوسيولوجية الجريمة. شركة ميديلات المحدودة، القاهرة.
18. عبد الحكيم اسابع، 27 أفريل 2008. "الشبكات الكولومبية تسعى لاستعمال البواخر الجزائرية لتهريب الكوكايين" حوار مع مدير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها. جريدة النصر، 27 أفريل 2008.
19. غندر أنتوني، 2005. علم الاجتماع. ترجمة فايز الصياغ. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
20. قطش الهادي، 2009. أطلس الجزائر والعالم: طبيعيا، بشريا، اقتصاديا، سياسيا. الجزائر: دار الهدى، عين مليلة.
21. محمد مجاهد، 28 نوفمبر 2012. "حجز 112 قنطار من الكيف بمغنية"، جريدة النهار، 18 جوان 2012.
22. معتوق جمال، (د،ت). مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي: أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف. ج1، ط1. الجزائر: دار بن مرابط للنشر والطباعة.
23. محمد، لعزيزي، 5 و6 ماي 2009م. محاضرة حول المخدرات ورقة مقدمة في إطار آليات التنسيق بين مختلف الهيئات في اتخاذ التدابير الوقائية والعلاجية على ضوء القانون 04-18، الايام الدراسية حول تطبيق قانون 04-18، 5 و6 ماي 2009م، الجزائر العاصمة.
24. مجاهد محمد، 2011. "حجز 112 قنطار من الكيف بمغنية"، النهار، 18 جوان 2012.
25. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2012. تقرير الهيئة العامة لعام 2011، الأمم المتحدة، نيويورك.
26. يسر أنور، علي وأمال عبد الرحيم عثمان، 1970. علم الإجرام والعقاب، بيروت: دار النهضة العربية.

27. "اعتقال 10 مغاربة دخلوا الجزائر بطريقة غير شرعية وحجز 1.7 طن من المخدرات". الجزائر تايمز (جريدة إلكترونية مستقلة)، 28 نوفمبر 2012، http://algeriatimes.net/algerianews23253.html (2012/11/ 29).

28. Abderhmane Abdelkader, 19 Juillet 2012. *Terrorisme et trafic de drogues au sahel*, Le monde, 19-07-2012. http.*lemonde*.fr/idées/article/2012, (25/07/2012).

29. Akkouche Salima, 27 Décembre 2010. *Face à la fermeture des frontière Européennes l'Algérie, première destination du cannabis Marocain ? Le Soir d'Algérie,* 27 Décembre 2010. http://www.lesoirdalgerie.com/articles/2010/12/27. Consulté le 30 Décembre 2010.

30. Antil Alain, Octobre 2012. « Trafic de drogue au Sahel », *Revue Etudes*. http/www.Ifri.Org. (25/11/2012).

31. Baayart Jean-François; et Stephen Ellis; Béatrice Hibau, 1997. *La Criminalisation de l'Etat en Afrique,* Paris: éditions complexes.

32. Bataillon Gilles, 1991. « Drogue et politique: le cas panaméen», Drogue et politique : le cas panaméen, *Autonome*, No. 3, Maffia, drogue et politique .

33. Becker Gary S.; and Murphy, Kevin M. Aug, 1988**.** "A Theory of Rational Addiction", *Journal of Political Economy,* 96,**4**(Aug, 1988): pp.675-700.

34. Ben Yahia, Jihane et Raouf Farah, 29 Janvier 2019. L'Algérie est-elle en train de devenir une nouvelle étape sur la « côte de la cocaïne » ? *Le Monde*, https://www.lemonde.fr/afrique/article/2019/01/29. Consulté le 12 Novembre 2019.

35. Cherruau Pierre, 04 Juin 2011. « Tout le Continent est touché pas le trafic de drogue : entretien réalisé avec le Journaliste Christophe Champin» dans *State Afrique, Slateafrique.* http://www.slateafrique.com. (23/11/2011).

36. Cormier Dollard, 1988. *Une perception de la toxicomanie comme problème multivarié*, *Gaëtan* Morin Éditeur, Montréal, courrier international. *(04/10/2019). https://www.courrierinternational.com/sujet/trafic-de-drogue.*

37. Frank B., Nov 1996. "The use of internal games: The case of addiction". *Journal of Economic Psychology*, 1,5(Nov,1996) : pp. 651-657.

38. Gaidi M.F, 16 Septembre 2012. « Les saisies de drogues multipliées par 11 en 5 ans », *EL Watan*. http://www.djazairess.com/fr/liberte/129745, Consulté le 18 Janvier 2012.

39. Grégoire Emmanuel ; et Pascal Labazée, 1993. *Grands Commerçants d'Afrique de l'Ouest : Logiques et pratiques d'un groupe d'hommes d'affaires contemporain*. Paris : Ed de l'ORSTOM/ Karthala.

40. Holzbauer Christine, 04 Mras 2010. « Le trafic de cocaïne finance le terrorisme », *l'Express*, le 04/03/2010. http://www.lexpress.fr. (03/11/2011).

41. Hubert, Ledoux. 13 Octobre 2012 « Trafic de drogues et fragilité des Etats », Revue *de Presse Corens*, 13 Octobre 2012, http://revuedepressecorens.wordpress.com, (29/11/2012).

42. Kassimi Aïssa, 03 et 04 Décembre 2006. « Situation actuelle du phénomène de la drogue en Algérie, Actes du séminaire international sur *le rôle de la recherche scientifique dans l'élaboration des politiques de drogue*, Alger, les 03 et 04 Décembre 2006, OPU, Alger.

43. Labrousse Alain, 1991. « Le trafic de drogue au Pakistan : une affaire d'Etat ? », *Cultures & Conflits*, 1991/2 (n° 3), p. 0-0., DOI : 10.4000/conflits.113, URL: https://www.cairn.info/revue-cultures -et-conflits-1991-2-page-0.htm

44. Leauté Jean, 1972. *Criminologie et Science Pénitentiaire*. Paris : éditions P.U.F.

45. Ledoux Hubert, 13 Octobre 2012. « Trafic de drogues et fragilité des Etats », *Revue de Presse Corens*. http://revuedepressecorens.wordpress.com/Consulté le 13/10/2012.

46. Loonis E., 1997. *Notre cerveau est un drogué : vers une théorie générale des addictions*, Toulouse : Presses Universitaires du Mirail.

47. Massin Sophie, Septembre 2008. *La notion d'addiction en économie : la théorie du choix rationnel à l'épreuve,* Paris : Centre National de la Recherche Scientifique.

48. Niang Amadou Baba, 20 Octobre 2010. « La police marocaine démantèle un réseau de trafic de drogue liée à AQMI », *Africapresse*.

49. Pierrard Bertrand, (s.d). *Fumer ou ne pas fumer …Un modèle de l'initiation sur données empiriques. CREDES.*www.irdes.fr/EspaceEnseignement/ Thèses Mémoires. *(13/12/2012).*

50. O.N.U.D.C., 2008. *Rapport Mondial sur les Drogues* 2007. Nations Unies, New York.

51. Schmid Alex, January 27, 2005. Links between Terrorism and Drug Trafficking: A Case of "Narco-terrorism, January 27, 2005. *International Summit On Democracy, Terrorism and Security*, 8-11 March 2005 Madrid, http://english.safe-emocracy.org. (03/01/2012).

52. Seckin Baris, 27-06-2018. « Trafic de drogue : des circuits mondiaux très diversifiés *», Le Monde*, https://www.aa.com.tr/fr/monde. Consulté le 18 Novembre 2019.

53. Tlemçani Salima, 09 Mars 2008. «de Béchar, Ouargla, Illizi vers la Tunisie et la Lybie. La nouvelle route du Kif », *El Watan*. https://algeria-watch.org.,consulté le11Février 2011.

54. UNODC and MCN, 2010. *Afghan opium survey 2010,* (government of Afghanistan ministry of counter narcotics), united nations office on drugs and crime, Vienna.

55. Wikileaks, 26 Mars 2011. « L'Algérie Principale pays de transit de Cocaïne et d'Héroïne vers l'Europe », *Algérie-news*, www.algérie-news.com/categories. Consulté le 25 Juin 2011.

56. Wyler Liana-Sun ; et Nicola Cook, 30 Septembre 2009. *Illegal Drug trade in Africa: Trends an US Policy*. Crs. Report for Congress.

57. U.N.O.D.C., *World Drug Report 2010*, United Nations, New York, Vienne 2011.

58. U.N.O.D.C., Le Directeur Exécutif de l'ONUDC et les Dirigeants de la Guinée Bissau se rencontrent afin de discuter du trafic de drogues en Afrique de l'Ouest. *Communiqué de presse*,27 Octobre 2011 Vienne. 27 octobre 2011, http://www.unodc.org/unodc .(*15/01/2012).*

59. Wikileaks. 26 Mars 2011. « l'Algérie Principale pays de transit de Cocaïne et d'Héroïne vers l'Europe», Wikileaks, 26-03-2011. *www.algérie-news.com/categories*. (20/09/2013).